الأنباء
الثلاثاء 15 نوفمبر 2011

«المعارضة» تقدم استجواب الإيداعات المليونية اليوم وترفض إحالته إلى اللجنة التشريعية

نواب وابتسامة اقرار كادر المعلمين ومكافأة الطلبة

نواب المعارضة خلال اجتماع في مكتب النائب محمد المطير عقب الجلسة

الملا: رفع استجواب السعدون والعنجري مساس بالدستور

الحربش بارك للمعلمين والطلبة: نعد بمزيد من الدعم للقطاع التعليمي

عسكر: نهنئ المعلمين والطلبة ونطالب الحكومة بزيادة رواتب جميع الموظفين وإقرار كوادرهم

وظيفة المعلم يجب أن تحتل مكانة متميزة بين الفئات الوظيفية المختلفة

تقولوا لماذا دعوتم الناس الى الساحات».

وأكد «لن نقبل بأن تنتهك الحكومة الدستور، كفى ناصر المحمد، واذا كانت مصلحة الكويت في اعتباراتك فأي تكتيك خارج إطار الدستور ليس جيدا في حق الكويت واذا تعاملنا معهم في هذه الحالة فنحن ايضا ننتهك الدستور، فلتكن كل إجراءاتكم وفق الدستور».

وأضاف ان الشعب الكويتي يراقب بشكل واضح فليحترموا ثقة هذا الشعب الذي أوصلهم الى قبة عبدالله السالم، موضحا بقوله لرئيس الحكومة: «رئيس الحكومة دير بالك بلغ السيل الزبى».

بدوره، قال النائب صالح الملا في تصريح للصحافيين ان طلب الحكومة رفع الاستجواب المقدم من النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري مساس بالدستور وبالحياة السياسية، ويجب ان تكون ردة فعلنا بحجم الحدث. وأكد الملا ان الخطوة مرفوضة جملة وتفصيلا وندرس كيفية التعامل مع الاجراء.

وفي سؤال وجه إليه بخصوص موقف «الوطني» من استجواب الايداعات المليونية الذي عرض عليهم امس رد الملا: انه استجواب مستحق وسنذهب معه الى ابعد مدى، مثلما اعلنا في غير مناسبة، ونحن ضد اي احالة للاستجواب، ونفضل مواجهة المساءلة.

وبارك النائب د.جمعان الحربش للمعلمين والطلبة اقرار الكادر والمكافأة واعدا بمزيد من الدعم للقطاع التعليمي، مبينا ان الوزير وضع شروطا في عرضه «البونص» استثنت موظفي التربية من القانون الذي يطبق على كل وزارات الدولة وهي شروط تعارض الدستور الكويتي.

وأكد د.الحربش في تصريح صحافي عقب انتهاء الجلسة ان المشروع الخاص بكادر المعلمين ليس فقط مشروع تقديم أموال وان كانوا يستحقون لتقديم الدعم المادي، ولكن المشروع يرتبط بالكفاءة لأنه يقسم هذه الكفاءة من معلم (د) الى معلم (أ)، ومع كل ترق في أي درجة تزداد المكافأة ويضع شروطا أفضل من التي وضعها الوزير، فمن شروط الترقي من خلال هذا المشروع الحصول على امتيازين، وتقييمه وفق قدراته الشخصية والفنية والإدارية، مضيفا ان ما عرضه الوزير بعد تعطيله للمشروع مدة 6 أشهر مازال أفكارا.

وقال ان وزير التربية أتى بشروط للبونص تخالف قانون ديوان الخدمة المدنية، وقانون الديوان جعل هناك 60 يوما غياب المعلمين وقسمها فئات بحيث تكون 15 يوما براتب كامل، و15 يوما بنصف راتب، و15 يوما بربع راتب، و15 يوما من دون راتب، ووضع الوزير شروطا أخرى تستثني موظفي التربية من القانون الذي يطبق على كل وزارات الدولة، وشروط البونص تعارض الدستور الكويتي.

وزاد: عندما تضع شروطا أخرى تخالف شروط ديوان الخدمة وتضاعف العقوبة على المدرس فهذا عدم عدالة ومرفوض، مبينا ان الوزير في تصوره وضع عقوبتين الأولى عقوبة ديوان الخدمة وعقوبة البونص، مؤكدا ان الكادر المقدم يرتبط بالكفاءة وقسمها على الترقي الوظيفي وتقدير الكفاءة للمعلم.

وقال د.الحربش ان كلام وزير المالية أخطر من كلام وزير التربية الذي يقر الكوادر بمجرد حدوث الاضرابات ولا يتكلم هناك عن اثرها على الميزانية العامة للدولة وعندما تأتي لمشروع مقدم من النواب يقوم وزير المالية ويستخرج جداوله «ولو كان وزير المالية يعني ويحترم ما يقوله لقدم استقالته من هذه الحكومة».

وشكر د.الحربش كل النواب الذين دعموا هذا المشروع من سنة كاملة الى اليوم، موجها رسالة الى المعلمين والطلبة قائلا: «مجلس الأمة قام بما يجب عليه وأقر المشروعين وأصبحا في حكم المنتهيين ولا تستطيع الحكومة ردهما حتى لو تم حل المجلس، وعليكم الكفاءة وتقديم المعلومات لأبنائنا الطلبة»، واعدا بمزيد من الدعم لهذا القطاع المهم.

ومن جانبه، بارك النائب فيصل المسلم للمعلمين والطلبة لإقرار كادر المعلم وزيادة مكافآت الطالب، مؤكدا في الوقت ذاته على ألمهم بمحاولة الحكومة تعطيل حقهم في اكثر من مرة، داعيا الحكومة الى ان تكون مبادرة في التقدم بسياسة عامة تنصف أصحاب الرواتب المتدنية.

وقال المسلم في تصريح صحافي: نبارك لجميع المعلمين لإقرار كادرهم وأبنائنا الطلبة لزيادة مكافآتهم الطلابية شاكرين للمجلس كله إقرار هذه المشاريع رغم ان كتلة التنمية والإصلاح تشرفت بملامسة هذه المعاناة وكانت المبادرة بتقديم هذه الاقتراحات والقوانين.

وأضاف ان من المؤلم حقيقة هو ما قامت به الحكومة بالذات تجاه هذين المشروعين من إصرار على تعطيلهما ومحاولة عدم اقرارهما الى ان وصلنا الى الجلسة الخاصة، وحاول وزير التربية عرض بعض الجداول الخاصة بمعايير الحكومة تجاه الموضوع ووزير المالية بالتكلم عن قضية الإسراف في هذا الصرف والتحميل على الميزانية العامة للدولة في حين ان الحكومة تعلن أنها تعيد الدراسة في الرواتب عموما.

وتابع: لذلك اعتقد ان الحكومة اليوم مطالبة بحسم مطالبات الشعب بأن تكون كما تنص النصوص الدستورية على ان تكون مبادرة والتقدم بسياسة عامة لإنصاف الجميع بإعطائهم حقهم وإنصاف أصحاب الرواتب المتدنية.

من جانب آخر، أعلن النائب د.فيصل المسلم ان سحب الاستجواب المقدم من قبلي والنائبين مسلم البراك وخالد الطاحوس لا يعني الإلغاء، وانما سيقدم مجددا بعد استجواب الإيداعات المليونية.

وقال المسلم في تصريح للصحافيين: إن الاستجواب الذي سنقدمه اليوم يتألف من 24 صفحة ويتكون من محورين يرتكزان على إخلال الحكومة بواجباتها، وتجاوز رئيس الوزراء على المال العام.

واستغرب المسلم طلب الحكومة رفع الاستجواب المقدم من النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري من جدول أعمال جلسة اليوم، ومن المفترض ان اي موقف لا يتخذ إلا بعد المناقشة، ونحن لا نشارك في التصويت غير الدستوري على رفع الاستجواب.

واعتبر المسلم استمرار الحكومة والمجلس إهانة للأمة، مناشدا صاحب السمو الأمير لإصدار مراسيم حل مجلس الأمة واستقالة الحكومة والعودة الى الشارع.

وبين المسلم ان اجتماع المعارضة أمس طرح خيارات عدة من بينها ان كل وزير يصوت تضامنا بالباطل على رفع الاستجواب سيفقد الثقة، ويصبح شريكا في إرساء مفهوم الفساد الذي تفشى في مؤسسات الدولة.

وأكد المسلم ان مقدمي الاستجواب (الإيداعات) عرضوا مسودة على كتلة العمل الوطني البرلمانية ودار بيننا حوار على اكثر من موضوع، ومن ضمنها رفع الاستجواب اليوم.

● ماضي الهاجري
سامح عبدالحفيظ

جدول التصويت على مكافأة الطلبة

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد الحمود الصباح			
2	أحمد عبدالعزيز السعدون	✔		
3	أحمد عبدالمحسن المليفي		✔	
4	د.أسيل عبدالرحمن العوضي	✔		
5	الصيفي مبارك الصيفي	✔		
6	د.أماني خالد بورسلي			
7	جابر المبارك الصباح			
8	جاسم محمد الخرافي	✔		
9	جمعان ظاهر الحربش	✔		
10	حسن عبدالله جوهر	✔		
11	حسين علي القلاف			
12	حسين مزيد الديحاني	✔		
13	حسين ناصر الحريتي	✔		
14	خالد سالم العدوة	✔		
15	خالد سلطان العيسى	✔		
16	خالد مشعان طاحوس	✔		
17	خلف دميثير العنزي	✔		
18	دليهي سعد الهاجري	✔		
19	روضان عبدالعزيز الروضان	✔		
20	رولا عبدالله دشتي		✔	
21	سالم مثيب الأذينة			
22	سالم نملان العازمي	✔		
23	سعد زنيفر العازمي	✔		
24	سعد علي الخنفور	✔		
25	سعدون حماد العتيبي	✔		
26	سلوى عبدالله الجسار			
27	شعيب شباب المويزري	✔		
28	صالح احمد عاشور	✔		
29	صالح محمد الملا	✔		
30	صباح الخالد الصباح			
31	ضيف الله فضيل ابورمية	✔		
32	عادل عبدالعزيز الصرعاوي		✔	
33	عبدالرحمن فهد العنجري		✔	
34	عبدالله يوسف الرومي			✔
35	عبدالوهاب راشد الهارون			
36	عدنان ابراهيم المطوع			✔
37	عدنان سيد عبدالصمد			✔
38	عسكر عويد العنزي			✔
39	علي سالم الدقباسي			✔
40	علي صالح العمير			✔
41	علي فهد الراشد			
42	غانم علي الميع			✔
43	فاضل صفر علي		✔	
44	فلاح مطلق الصواغ			✔
45	فيصل سعود الدويسان			✔
46	فيصل علي المسلم			✔
47	مبارك بنيه الخرينج			✔
48	مبارك محمد الوعلان			✔
49	محمد براك المطير			✔
50	محمد عباس النومس			
51	محمد محسن البصيري		✔	
52	محمد محسن العفاسي			
53	محمد هادي الحويلة			✔
54	محمد هايف المطيري			✔
55	مخلد راشد العازمي			✔
56	مرزوق علي الغانم			✔
57	مسلم محمد البراك			✔
58	مصطفى جاسم الشمالي		✔	
59	معصومة صالح المبارك	✔		
60	ناجي عبدالله العبدالهادي			✔
61	ناصر المحمد الأحمد			
62	هلال مساعد الساير			
63	وليد مساعد الطبطبائي			✔
64	يوسف سيد حسن الزلزلة			✔
65	النتيجة النهائية			

مكافأة الطلبة: موافقة 44 - عدم موافقة 6 - امتناع 1 - الحضور 51

«المعارضة» تحذّر من استصدار قرارات تخالف الدستور لتحصين رئيس الوزراء

أصدرت كتلة المعارضة بيانا صحافيا جاء كالتالي: «تدخل البلاد ابتداء من اليوم الثلاثاء مرحلة مصيرية وحاسمة تتعلق بمصير الدستور في ظل نوايا حكومية بالتعدي على الصلاحيات النيابية الأصيلة المتمثلة في حق المساءلة السياسية المنصوص عليها بالمواد 100 و101 و102 من الدستور ولذلك فإننا نحذر من أي إجراءات حكومية لاستصدار قرار من المجلس بالمخالفة لنصوص الدستور لتحصين رئيس مجلس الوزراء من المساءلة تحت اي ذريعة وبأي طريقة كانت وعدم تمكين النواب المستجوبين من مناقشة الاستجواب.

وإذ كانت كتلة المعارض سوف تتصدى لهذه المحاولات الحكومية فإنها تعلن عدم مشاركتها في التصويت على هذا القرار المخالف للدستور والمعطل لاحكامه.

وتؤكد كتلة المعارضة أن مشاركة الوزراء في مثل هذا الأمر يجعلهم شركاء في جريمة العبث بالدستور ويمثل عدم الالتزام بالامانة ونحملهم بسببها كامل المسؤولية السياسية.

«نهج» يدعو رئيس الوزراء لصعود المنصة أو تقديم استقالته وإجراء انتخابات مبكرة

أصدر تجمع «نهج» بيانا صحافيا حول الأحداث السياسية التي تشهدها البلاد، وجاء كالتالي:

في ذكرى مرور 49 عاما على العمل بدستور الكويت الذي نص على أن السيادة للأمة وجعلها مصدر السلطات جميعا ورسخ دولة المؤسسات ووضع الضمانات الكفيلة بالحفاظ على حقوق المواطنين وكراماتهم وحمى ممتلكات وأموال الدولة العامة، وفي ظله بعد الله عاشت الكويت بحمد الله آمنة مطمئنة مستقرة. ورغم محاولات النظام الانقضاض عليه وإلغاءه إما بتعليقه أو بتنقيحه للأسوأ ولمزيد من القيود على سيادة الأمة وحقوق المواطنين، الا أنها باءت بالفشل بفضل الله ثم بإصرار الكويتيين على رفض أي محاولة لتعطيل مواده أو الانتقاص من حقوق الشعب وسيادته، ونحن اليوم نستذكر بالعرفان الآباء المؤسسين الذين وضعوا الدستور وعلى رأسهم المغفور له أمير الكويت آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمهم الله فقد سبقوا زمانهم في وضع الدستور الذي كفل للشعب الحرية والسيادة، مما جنب الكويت وبعد قرابة خمسين عاما الثورات التي تعيشها المنطقة العربية ضد الظلم والطغيان وفي نفس الوقت نحذر من محاولات المساس بالدستور والانتقاص من سيادة الأمة وضمانات حقوق المواطنين المدنية ومن ذلك محاولات رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد المتكررة تفريغ الدستور من مضمونه بتكريس سوابق ومحاولة تكرارها حتى تكون أعرافا وأخطرها تقييد سلطة الأمة الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية وأهمها استجواب رئيس مجلس الوزراء الذي يحاول الشيخ ناصر المحمد وحكوماته وأدها إما بالتأجيل أو الإحالة الى المحكمة الدستورية التي لا تملك تقييد سلطة الأمة بقراراتها أو محاولات شطب الاستجوابات من جدول الأعمال أو بإحالتها الى اللجنة التشريعية.

ان على رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد صعود المنصة في جلسة علنية ليمارس مجلس الأمة سلطته الدستورية في الرقابة والمحاسبة واحترام الآليات الدستورية في إعلان عدم التعاون معه أو الاستقالة وأي محاولة منه وحكومته الفاسدة مصادرة حق الأمة في الرقابة بالتحايل على نصوصه سيترتب عليها إلغاء الشرعية الدستورية لمجلس الأمة والحكومة.

مخلد يدعو لدعم نضال الشعب السوري

أشار النائب مخلد العازمي وعضو البرلمان العربي الى ان المتابعة الدقيقة لما يجري على ارض سورية الشقيقة من إهدار للدماء الذكية الساعية الى الحرية يتطلب دعم قرارات الجامعة العربية التي جاءت استجابة لاستغاثة أبناء الشعب السوري لوقف نزيف الدم من قبل أرباب النظام في دمشق، مؤكدا ان تعليق مشاركة الوفد السوري في الجامعة العربية يدعم حقن الدماء العربية ويدعو الى طرد السفير السوري من البلاد.

ودعا العازمي الدول العربية والإسلامية وسائر الدول المحبة للعدل والحرية ودعم نضال الشعب السوري الحر في نضاله ضد النظام الغاشم ووقف نزيف الدم اليومي الذي يتعرض له الشعب السوري الشقيق ومواجهة العدوان الغاشم والمجازر التي يتعرض لها.

وطالب العازمي أبناء الشعب السوري الشقيق على اختلاف طوائفه بالانضواء تحت راية واحدة لمواجهة التعسف والتعدي على حقوقه وحريته من النظام الاستبدادي الغاشم في دمشق.

السلطان للنومس: ما سبب إيقاف خطيبي الجمعة السالم والوحيض؟

سأل النائب خالد السلطان وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية محمد النومس عما قامت به وزارة الاوقاف في الآونة الاخيرة من وقف خطيبي الجمعة الشيخ نواف محمد السالم والشيخ مزيد مرزوق الوحيض.

طالبا افادته بالآتي: ما سبب الايقاف وهل تم ايقافهما بقرار من الوزير ام من لجنة الوظائف الدينية بالوزارة؟ وهل تم ايقاف الخطيب عبدالله دشتي بعد ان تعرض لمواضيع مذهبية في احدى خطبه وتشنيعه عليهم؟ واذا كان الجواب بالنفي فلماذا لم يتم ايقافه؟ وهل تقوم وزارة الاوقاف بمراقبة الخطب في كل دور العبادة في الكويت؟ واذا كان الجواب بالنفي ما دور العبادة المستثناة؟ وما سبب هذا الاستثناء؟

وفي سؤال ثان موجه لوزير الداخلية قال السلطان: في يوم الثلاثاء الموافق 2011/10/18 اقيم في منطقة الرميثية تجمع ومهرجان خطابي امام مسجد مقامس، وقد قام اثنان من المتحدثين بالتهديد بإخراج السيوف من اغمادها وتجاوز جميع الخطوط الحمراء.

الشمالي: إقرار الكوادر والمزايا بغير أساس علمي خطر على الميزانية العامة

تلا وزير المالية مصطفى الشمالي تقريرا بشأن النمو المتسارع للمرتبات جاء فيه ان اعتمادات المرتبات لا تقتصر على ما يدرج بالباب الاول ـ المرتبات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية وانما هناك اعتمادات تدرج في الباب الخامس تعتبر في حكم المرتبات كما هو مبين بالجدول رقم (1) مثل مرتبات وزارة الدفاع والشؤون القضائية بوزارة العدل ومرتبات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة ومساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية والعجز الاكتواري واقساط مشروع زيادة سقف الراتب من 1250 دينارا الى 1500 دينار ودعم العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية والرعاية الاجتماعية وتكلفة زيادة الخمسين دينارا بأثر رجعي من تاريخ تطبيقها في عام 2008.

ومع تقديرنا للبعد الاجتماعي لسياسة الحكومة ومجلس الأمة والأهداف النبيلة لإقرار الكوادر والزيادات المالية لرفع مستوى المعيشة للمواطنين إلا ان هناك تسارعا في تلك الزيادات وبمعدلات مرتفعة جدا وعدم ربط تلك الزيادات بمعدل التضخم الذي لا يزيد على 3,3٪ بينما تصل الزيادة في المرتبات وما في حكمها الى حوالي 8٪ سنويا وهو ما يزيد على الحاجة الفعلية للمواطن لتغطية الارتفاع في تكلفة المعيشة الناجم عن الارتفاع في الأسعار.

ونستطيع أن نؤكد ان الاتجاه السائد حاليا نحو إقرار الكوادر والمزايا المالية على غير أساس علمي قد أدى الى معدلات مرتفعة لنمو المرتبات وما في حكمها وبات يشكل خطورة حقيقية على الميزانية العامة للدولة لما له من آثار سلبية نوجزها فيما يلي:

1 ـ عدم كفاية الإيرادات العامة لمواجهة الالتزامات والمصروفات وظهور عجز حقيقي في الميزانية.

2 ـ ولتغطية هذا العجز قد تلجأ الدولة الى خيارات صعبة وحادة منها: خفض الدينار بهدف خفض التكلفة الحقيقية للمرتبات، واللجوء الى تسييل استثمارات الدولة والسحب من الاحتياطي العام.

3 ـ فشل خطط الدولة لتشجيع المواطنين على العمل بالقطاع الخاص وحدوث هجرة معاكسة من القطاع الخاص الى القطاع العام.

4 ـ تراجع الإنفاق الاستثماري لحساب الإنفاق الجاري:

في ظل وجود عجز حقيقي بالميزانية فإن صانع السياسة المالية لن يجد أمامه من سبيل سوى خفض الإنفاق الاستثماري لسداد المرتبات التي تمثل التزاما على الدولة بمجرد إقرارها.

وهناك آثار سلبية اخرى للنمو المتسارع للمرتبات وما في حكمها لا يتسع المجال لسردها.

وإذا ما كنا مقتنعين بأهمية وضرورة الإصلاح المالي والاقتصادي لمواجهة الآثار السلبية الخطيرة للوضع القائم للمرتبات وما في حكمها فإن الأمر يتطلب من الحكومة ومجلس الأمة الأخذ بعين الاعتبار النظر بكل جدية الى الآثار السلبية لإقرار الكوادر والمزايا المالية قبل الاستجابة لمثل هذه المطالبات الشعبية، وبالتالي ينبغي العمل على تنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات من الآن ودون إبطاء او تأخير وذلك تفاديا لمعالجة مستقبلية قد تتسم بالصدمة وتتخذ طابعا قسريا لعدم وجود بدائل اخرى آنذاك، وأن يتم ربط الزيادة في المرتبات بمعدلات التضخم والإنتاجية ولا يتم ربطها بالزيادة في الإيرادات النفطية التي تتسم بالتذبذب صعودا وهبوطا وفقا لمعدلات النمو في الاقتصاد العالمي والطلب على النفط الخام بالأسواق العالمية.

كبرى شركات
الأثاث الفاخر
بحاجة إلى
● مدير معرض
● مهندسين ديكور
يفضل من لديه خبرة في نفس المجال
إرسال السيرة الذاتية على فاكس رقم:
24822383
E-mail: jobvacancykwt@gmail.com